



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٢ / ١٧

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٥ / ٢٢

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

الدور الخليجي في الأزمة اليمنية بعد العام ٢٠١١

The Gulf role in the Yemeni crisis after 2011

م.م. نعمان عبد الكريم نوح

M. M. Noman Abdel Karim Nouh

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

noaman.a@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

شكّل الصّراع الذي عاشه اليمن، منذ عام ٢٠١١، مصدر تهديد للمصالح الإقليمية والدولية، الأمر الذي دفع بالفاعلين الإقليميين والدوليين إلى القيام بدور في إدارة هذا الصّراع، ومحاولة تسويته، غير أنّ تعقيدات الأوضاع اليمنية، والأبعاد الجيوستراتيجية الإقليمية والمذهبية، للصّراع في اليمن، حالت دون تسوية الصّراع، بل أدت إلى اتّساع نطاقه، وبطريقة أفضت إلى تراجع الدور الدولي، لصالح الدور الإقليمي الخليجي، الذي قام بمهمة التّدخل العسكري في اليمن، بقيادة المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠١٤، على أثر قيام حركة أنصار الله الحوثيين، بالخروج على الحكومة الشرعية، والسيطرة على العاصمة صنعاء.

الكلمات المفتاحية : " الأزمة اليمنية " ، " دول مجلس التعاون الخليجي " ، " عاصفة الحزم "

Abstract

The conflict that Yemen has experienced, since 2011, has been a source of threat to regional and international interests, which prompted regional and states actors to play a role in managing this conflict and trying to settle it. However complexities of the yemeni situation, and the regional and sectarian geostrategic dimensions of the conflict led to its expansion in a way that led to a decline in the international role, In favor of the Gulf regional role, which carried out the mission of military intervention in yemen, led by the Kingdom of Saudi Arabia after 2014, following the Ansar Allah Houthi movement's rebellion against the legitimate government and control of the capital Sana'a.

Keywords: " Yemeni crisis ", " Gulf Cooperation Council countries ", " Decisive Storm "

المقدمة:

لعبت العوامل الإقليمية والدولية دورا بارزا لا يستهان به في تأجيج وإشعال الحروب والصراعات الأهلية في المنطقة العربية، حيث برزت الأزمة اليمنية على الساحة الإقليمية والدولية، مع اندلاع الشرارة الأولى للنّورة اليمنية عام ٢٠١١، متجاوزة في أبعادها وتداعياتها، كقضية محلية، لارتباطها بالتطوّرات الإقليمية، ضمن ما يسمّى ب (موجة الربيع العربي)، في كلّ من تونس، مصر، وسوريا؛ إذ اندلعت الاحتجاجات الشّبابية (ثورة الشّباب اليمني)، المطالبة برحيل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن الحكم، وقد حملت هذه الاحتجاجات في جوانبها، مخاطر الدّخول في حرب أهلية طويلة ودامية؛ بسبب اتّجاه الدّولة إلى قمع هذه الاحتجاجات، وعدم التّجاوب مع المطالبات المشروعة للشّعب اليمني؛ إذ اتّسمت الدّولة اليمنية المعاصرة بالتأزّم والتّعقيد، وينسحب ذلك على جميع جوانب الحياة في الدّولة والمجتمع؛ وتعود هذه التّعقيدات إلى عهد النّشأة الأولى للدّولة اليمنية، وقد استمرّت إلى يومنا هذا، مخلفة آثارا و تداعيات خطيرة، على وحدة اليمن، سياسيًا وجغرافيًا ومجتمعيًا.

فكان اندلاع ثورة ١١ شباط ٢٠١١، من ضمن سلسلة الثورات العربية المتتابة، مفصلاً أساسياً في اختيار العلاقة بين الصراع الإقليمي والدخلي في اليمن؛ إذ قادت التطورات التي حصلت في أعقاب ثورة الشباب اليمني، إلى اندلاع حروب أهلية، منذ آب ٢٠١٤، وصولاً إلى عام ٢٠١٥ الذي حدث فيه تدخل إقليمي خليجي دبلوماسي، وعسكري (بري وجوي وبحري)، بقيادة المملكة العربية السعودية، وعدد من الدول العربية، تحت ما سمي بعملية (عاصفة الحزم)، ثم عملية (إعادة الأمل)، بعد سيطرة الحركة الحوثية على العاصمة اليمنية صنعاء، ووضع الرئيس الانتقالي اليمني عبد ربه منصور هادي وحكومته، تحت الإقامة الجبرية.

كل هذه الأسباب أدت إلى تفجر الأوضاع في الداخل اليمني، وما أعقب ذلك من تداعيات خطيرة؛ نتيجة هذين التدخلين، سواءً أكان على الصعيد السياسي، أم العسكري، أم الاقتصادي، أم الاجتماعي، للشعب والدولة اليمنية. **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من الاهتمام بالحالة اليمنية، إذ يعد اليمن مجالاً حيوياً للصراعات الإقليمية، التي يعاني منها منذ القديم، وتثير الدراسة هنا قضية التدخلات الإقليمية الخليجية تحديداً، في الشأن الداخلي لليمن، الأمر الذي أدى إلى ضرورة التعرف إلى طبيعة تلك التدخلات، ومحدداتها، وأهدافها، فضلاً عن نتائجها، وتأثيرها على اليمن، من النواحي كافة، وما لذلك التدخل من أثر على وحدة اليمن، وتماسك مجتمعة وشعبه.

إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية الدراسة في أنّ هناك أبعاداً عديدة للصراع في اليمن، تتراوح بين الأبعاد الإقليمية، إضافة إلى الأبعاد المذهبية الجيوستراتيجية، ويمكن أن تختلط مع بعضها البعض، أو تتعارض، إذ قامت بتأجيج الأوضاع الداخلية اليمنية غير المستقرة بالأساس، وجذبت تدخلًا إقليمياً خليجياً، ما رتب آثاراً سلبية على اليمن، منها الحرب الأهلية ما بين (الحركة الحوثية وأنصار علي عبد الله صالح) من جهة، وبين (الحكومة الشرعية والمقاومة الشعبية المتحالفة معها) من جهة أخرى، الأمر الذي يطرح السؤال الآتي:

كيف تطورت التدخلات الإقليمية الخليجية في الثورة اليمنية على النحو الذي أوصل إلى اندلاع الحرب الأهلية ذات الجذور الداخلية في اليمن؟ وكيف أثرت على إدارة الحرب؟

نتج عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة، منها:

- كيف تطورت الأزمة اليمنية؟ طبيعتها ومراحل تطورها، مظاهرها وتداعياتها؟
- كيف اندلعت الحرب الأهلية اليمنية؟ وما دور القوة الإقليمية الخليجية فيها؟
- ما أدوار وأدوات التدخل الإقليمي الخليجي في الداخل اليمني، منذ اندلاع الثورة اليمنية عام ٢٠١١، ولغاية الآن؟

فرضية الدراسة: إنّ محدّدات وأهداف التدخل الإقليمي الخليجي في الداخل اليمني، قد أثّرت على الأوضاع الداخلية في الجمهورية اليمنية، إذ قامت بتأجيج الأبعاد الجيوستراتيجية والمذهبية للصراع، ما أدّى إلى اندلاع حرب أهلية طال أمدها، فالمحدّدات الخليجية، كانت مرهونةً بالأبعاد الجيوستراتيجية والمذهبية، كمحدّدات وفواعل، في ظلّ سياق متغيّر، على نحو أثّر على اندلاع الحرب الأهلية في اليمن، وإدارتها حتّى هذه اللحظة.

منهجية الدراسة: إنّ طبيعة الأزمة اليمنية وتعقيداتها، وتباين مواقف الأطراف الإقليمية، وتشابك مصالحها، حتم علينا الاعتماد على أكثر من منهج للبحث العلمي، في دراسة وتحليل هذه الأزمة، ومن بين تلك المناهج، المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي.

هيكليّة الدراسة: من أجل دراسة وتحليل محدّدات أدوار ومواقف الفواعل الإقليمية الخليجية، تجاه اليمن وأزمته، وكذلك معرفة دوافعها وألياتها، ومدى تجانس أطرافها، وتقدير طبيعة وحجم تأثيرها على مجريات الأزمة اليمنية، قسمت الدراسة الى مقدّمة، وثلاث محاور، فضلاً عن خاتمة، ومجموعة استنتاجات وتوصيات.

المحور الأول: طبيعة الأزمة اليمنية

اليمن لم يغيب عن ثورات الربيع العربي، بل كانت ثورته حاضرة في المشهد، منذ الأسابيع الأولى لانطلاقها، من خلال الاحتجاجات التي انطلقت، للمطالبة بإسقاط الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، وقد تطلّب ذلك أشهراً طويلة قبل تحقيقه، إنّ عدم استجابة الحكومة لمطالب الثوّرة المشروعة، وقمعها بقوة ووحشية، وضع هذه الثوّرة أمام أزمة حقيقية، لها تداعياتها داخلياً وخارجياً^(١).

حيث شهدت بدايات عام ٢٠١١، اندلاع احتجاجات شعبية، مطالبة بإسقاط الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي حكم البلاد منذ عام ١٩٧٨، بما يعرف ب (ثورة الربيع اليمني)، التي فجرها الشّباب اليمني المثقّف، وذلك على أعقاب موجة الاحتجاجات والتّظاهرات المعروفة باسم (ثورات الربيع العربي)، إذ كانت الأجواء الداخليّة مهیئةً لاندلاع الثّورة، على خلفيّة معاناة المواطنين من سوء الأحوال المعيشيّة، وارتفاع نسبة الفقر، في الوقت الذي كانت فيه البلاد تواجه تحدّيات، من تنظيم القاعدة، والحراك الشّعبي الجنوبي، في جنوب البلاد، وحركة أنصار الله الحوثي في الشّمال^(٢)، وهي نتائج تراكمات عديدة، لسياسات الحكومات السّابقة، والقوى والقبائل، على حدّ سواء، وقد ساعدت في تطوّر هذه الأزمة، عوامل ذاتيّة وموضوعيّة، تفاعل فيها الدّاخل والخارج، وشكّلت إطار الأزمة الحاليّة^(٣).

إذ اكتسب الشّارع اليمني قوّة وزخماً، لم يشهده من قبل، فظروف اليمن لا تختلف عن ظروف البلدان التي أسقطت حكامها، ذلك أنّ الفساد والاستبداد، هما السّمة البارزة لهذه الأنظمة، حتّى أنّ المؤسسات الأمنيّة لها اليد الطّولى في قمع المواطنين، وتعطيل بقيّة مؤسسات الدّولة، حتّى تحوّل اليمن إلى إقطاعيّة، بيد الرّئيس وحاشيته، وتحوّل الجيش من مؤسسة وطنيّة، إلى مؤسسة عائليّة، واجبها حماية الرّئيس علي عبد الله صالح وأقاربه، أمّا ثروات الدّولة، فقد وزّعها على أهله ورعيّته^(٤).

لقد مارس النّظام سياسة التّرهيب والتّرويع، بهدف القضاء على الحراك السّلمي، لكنّ محاولاته لم تتجح في الحدّ من شدّة هذا الحراك الجماهيري، لذلك أكره النّظام على تقديم تنازلات، فيما يتعلّق بتوريث الحكم، وكذلك تمديد فترة الرّئاسة، في المقابل، أخذت أعداد المحتجّين تزداد في ساحات الاعتصام، من الشّباب المؤيدين للثّورة، وأخذت الانقسامات تزداد، من جانب أركان ومؤيدي النّظام^(٥).

كلّ ذلك أدّى إلى حدوث انشقاكات كبرى، في صفوف المؤسسة العسكريّة، واستقالة العديد من أعضاء الحزب الحاكم المؤتمر الشّعبي العام، وانضمّ المنشقّون إلى ركب الثّورة، والتقى في ساحات الاعتصام كلّ أبناء الشّعب اليمني، القادم من جميع أرجاء البلاد، تحت شعار واحد (الشّعب يريد إسقاط النّظام)^(٦).

إنّ اندلاع هذه الثّورة، لم يكن وليد اللحظة، بل كان وراء ذلك العديد من الأسباب، بالإضافة إلى الأسباب التي تتعلّق بالنّشأة المأزومة، للدّولة اليمنية، ومن هذه الأسباب:

١- حالة الاحتقان السياسي، المتمثلة في مطالبة المعارضة اليمنية بالإصلاح السياسي، والدستوري، وتحقيق الديمقراطية، بسبب تشبث الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني العام) بالسلطة؛ فالرئيس علي عبد الله صالح حكم اليمن ٣٣ عامًا؛ فأبدت المعارضة مخاوفها من رغبة صالح بتوريث الحكم لابنه أحمد (٧).

٢- الاستئثار بالسلطة، كان سمة النظام اليمني؛ إذ تم اختزال اليمن كله، في المؤتمر الشعبي العام، في أسرة واحدة، كما ان مقدرات وثروات البلاد، كانت بيد أقارب وحاشية الرئيس اليمني؛ ما زاد من المطالب الشعبية، بضرورة عزل أقارب صالح من المناصب القيادية، في المؤسسة العسكرية والأمنية والحكومية.

٣- حالة الاحتجاجات المتراكمة التي يعيشها اليمن، ولفترة طويلة، تزيد على عقد من الزمن، وبشكل خاص في المحافظات الجنوبية، كانت تعبيراً عن حالة الحراك السلمي، المطالب بالحقوق والحريات، وقد تطور هذا الحراك إلى حركة سياسية سلمية، أخذت بالانتشار في أكبر المدن اليمنية، مثل عدن وتعز وأبين والمكلا وعمران والضالع والحديدة، ومدن أخرى (٨).

هذه الأسباب زادت من وتيرة وحدة التظاهرات، وقد ارتفع سقف مطالب المعارضة، في آذار ٢٠١١، إذ سعت إلى تحقيق عدة أمور منها، المطالبة بتخّي الرئيس علي عبد الله صالح عن سدة الحكم، إلغاء العمل بالدستور الحالي، وإقرار دستور جديد للبلاد، تشكيل مجلس وطني مؤقت، يضم ٥ أعضاء مستقلين، لا علاقة لهم بالنظام، وإعلان مدة انتقالية، لمدة (٦) شهور، يحل فيها البرلمان ومجلس الشورى، ثم يعين المجلس المؤقت كفاءات، لتأليف حكومة مؤقتة. والعمل على إعادة جميع الثروات والممتلكات العامة والخاصة، وإعادة هيكلة وزارة الدفاع والمخابرات والأمن، وتأسيس منظمة أمن وطني، تحت إشراف وزارة الداخلية، حل المجالس النيابية، والمجلس الأعلى للقضاء، وإقالة المدعي العام، وإنشاء محكمة دستورية (٩).

هذه المطالب، جوبهت بالرفض والمماطلة، من قبل الحزب الحاكم؛ فارتفعت أعداد القتلى وضحايا الثورة، مما دفع الرئيس علي عبد الله صالح، إلى طرح مبادرة، من أجل التخفيف من حدة الاحتقان الشعبي ضده، وكانت المبادرة مؤلفة من أربعة بنود أهمها، استئناف عمل اللجنة الرباعية للحوار الوطني، وإلغاء التعديلات الدستورية التي أقرها الرئيس علي عبدالله صالح، والعمل على إدراج أسماء المواطنين، ممن بلغوا سن الانتخابات، وفتح السجل الانتخابي، ودعوة أحزاب اللقاء المشترك، للمشاركة في حكومة وحدة وطنية، لإنقاذ البلاد، بعيدة عن التمديد أو توريث الحكم (١٠).

لكن هذه المبادرة الرئاسية جوبهت بالرفض، وعدم القبول من الشارع اليمني، لا سيما بعد النجاحات التي حققتها الثورة، في حشد الشارع اليمني؛ فكان يوم ١٨ آذار ٢٠١١، يوماً مفصلياً في عمر الثورة اليمنية، أطلق عليه يوم (جمعة الكرامة)، أعلن فيه اللواء محسن الأحمر، قائد الفرقة الأولى المدرعة، المسؤولية عن حماية العاصمة صنعاء، وعدد كبير من زعماء القبائل، انشقاقهم عن النظام اليمني، وعن الرئيس علي عبد الله صالح، بسبب سياسة البطش والتكنيل، التي مارستها السلطة ضد الجماهير المنتفضة، والتي راح ضحيتها أكثر من ٥٢ شهيداً، وجرح أكثر من ٧٠٠ مواطن يمني، وقد سميت هذه الحادثة بـ "مذبحة جمعة الكرامة" (١١).

في ٣ حزيران ٢٠١١، تعرض الرئيس علي عبد الله صالح لمحاولة اغتيال فاشلة، اتهم فيها عائلة الأحمر وقبيلة حاشد، بمحاولة الاغتيال، نقل على أثرها إلى المملكة العربية السعودية، لتلقي العلاج (١٢).

إن استمرار حركة الاحتجاجات اليمنية، لم تكن من مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي، لأنها تؤثر على أمنها الإستراتيجي واستقرارها السياسي، لذا سعى مجلس التعاون الخليجي إلى تحمّل مسؤوليته إزاء اليمن، وفي يوم ٣ نيسان ٢٠١١، تدخلت الدول الخليجية على خط الأزمة اليمنية لاحتوائها، فطرح (المبادرة الخليجية)، كخارطة طريق لحل الأزمة، وهي مشروع اتفاقية سياسية، لتهدئة ثورة الشباب اليمني، عن طريق ترتيب عملية انتقال السلطة في البلاد، وقد نصت على دعوة الحكومة اليمنية، وأطراف المعارضة، للاجتماع في المملكة العربية السعودية، تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي^(١٣).

أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح رفضه البنود التي تضمنتها المبادرة الخليجية، لكنه عاد ووافق عليها، بعد أن جرى تعديلها، ثم وقع على هذه المبادرة في الرياض، بتاريخ ٢٣ / ١١ / ٢٠١١، شكّلت هذه الاتفاقية فرصة كبيرة لتهدئة الوضع في اليمن، وضمان تداول سلمي للسلطة^(١٤).

وبذلك يكون علي عبد الله صالح، بعد توقيعه على المبادرة الخليجية، أول رئيس عربي من بين الرؤساء الذين أطاحت بهم ثورات الربيع العربي، بعد حصوله على ضمانات تجنّبه الملاحقة القانونية والقضائية، مقابل تجنيب اليمن ويلات الحروب المدمرة^(١٥).

بموجب هذه المبادرة، جرى تداول سلمي للسلطة، من الرئيس علي عبد الله صالح، إلى نائبه عبد ربّه منصور هادي، بعدها جرت انتخابات فاز بها عبد ربّه منصور، كمرشح وحيد لرئاسة اليمن، ونسبة ٨٩،٩٩ %، أدّى بعدها اليمنيون الدستورية في ٢٢ / ٠٢ / ٢٠١٢، ليقود البلاد في فترة انتقالية، لمدة سنتين، وبذلك انتهى عهد صالح رسمياً، والذي دام ٣٣ عاماً، واجهت الفترة الانتقالية العديد من المشاكل والمعوقات، واتّسمت بعدم الاستقرار، والاضطرابات بين الأطراف الرئيسية، عليّ عبد الله صالح وأنصاره من جهة، وعليّ محسن الأحمر وعائلته من جهة أخرى، وقد وجد صالح نفسه في تحالف مع أعداء الأمل (حركة أنصار الله الحوثيين) وظلت الصراعات والخلافات السمة البارزة للفترة الانتقالية^(١٦).

في ٢١ / ٠٩ / ٢٠١٤، سيطرت قوات حركة أنصار الله الحوثيين، على العاصمة صنعاء؛ ما سبّب نشوب صراع مسلّح تحول إلى حرب أهلية فيما بعد، شمل معظم أرجاء البلاد، إذ استطاعت الحركة الحوثية، من خلال تحالفها مع الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، توسيع سيطرتها بشكل تدريجي، على معظم المحافظات اليمنية، وإسقاط حكومة الوفاق الوطني، من دون أية مقاومة، من قبل القوات العسكرية الموالية للرئيس عبد ربّه منصور هادي. وبعد السيطرة الكاملة على العاصمة صنعاء، تمّ توقيع اتفاق السلم والشراكة الوطنية، لتسوية الأزمة السياسية، بين حركة أنصار الله الحوثيين والرئيس عبد ربّه منصور، والقوى السياسية والحزبية الأخرى^(١٧).

بموجب اتفاق السلم والشراكة؛ تمّ الاتفاق على تشكيل حكومة كفاءات وطنية في ٧ / ١٠ / ٢٠١٤، إلا أن هذا الاتفاق لم يخفّف من حدّة الازمة، إذ استمرت المواجهات العسكرية بين الطرفين، واستطاعت على أثرها حركة أنصار الله من تطويق ومحاصرة الرئيس اليمني عبد ربّه منصور هادي، في القصر الرئاسي، بتاريخ ٢٠ / ٠١ / ٢٠١٥، ووضعه تحت الإقامة الجبرية، الأمر الذي دفع الرئيس اليمني إلى تقديم استقالته، مع أعضاء الحكومة الجديدة في ٢٢ / ٠١ / ٢٠١٥^(١٨).

بعد سيطرة أنصار الحركة الحوثية على العاصمة اليمنية، استطاع الرئيس عبد ربه منصور في ١٢ / ٠٢ / ٢٠١٥، الهروب إلى محافظة عدن، وأعلن من هناك تخليه عن الاستقالة، ثم وصل بعدها إلى سلطنة عمان، ثم السعودية، مطالباً بالتدخل العسكري السريع، من أجل حماية الشرعية، وإيقاف تمدد الحركة الحوثية، على الأراضي اليمنية كافة. بهذه الخطوة، أدخلت الحركة الحوثية اليمن في نزاعات داخلية، شملت جميع القوى السياسية والحزبية، ووضعت اليمن أمام منزلق خطير، تمثل بارتفاع وتيرة المعارك^(١٩).

نتيجة للتطورات المتسارعة في الأحداث، وبناءً على طلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور، شنت دول التحالف العربي (السعودية - الإمارات - البحرين - قطر - الكويت - الأردن - مصر - المغرب - السودان)، عملية عسكرية، سميت (عاصفة الحزم)، بقيادة المملكة العربية السعودية، في يوم ٢٦ / ٠٣ / ٢٠١٥، ضد حركة أنصار الله الحوثية، والقوى المتحالفة معها، من حزب المؤتمر الشعبي العام، وقطعات الجيش الموالية للرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، لدعم الرئيس عبد ربه منصور هادي، وحكومته الشرعية المعترف بها دولياً^(٢٠).

استمرت المعارك ما بين قوات الحكومة الشرعية والقبايل الداعمة لها، وقوات التحالف العربي، وما بين حركة أنصار الله الحوثيين، والقوات المتحالفة معها، خلال الفترة من عام ٢٠١٥، ولغاية عام ٢٠١٧. في أثناء ذلك، بدأت الخلافات تظهر بين الرئيس المخلوع علي عبد الله، وزعيم حركة أنصار الله الحوثيين (عبد الملك بدر الدين الحوثي)، انتهت بإعلان مقتل علي عبد الله صالح يوم ٠٤ / ١٢ / ٢٠١٧، على يد حركة أنصار الله، وقد كشف القيادي محمد عبد السلام، المتحدث الرسمي للحركة الحوثية، لقناة روسيا اليوم، أن مقتل الرئيس اليمني الراحل، تم بطريقة عفوية، في أثناء هروبه من العاصمة صنعاء^(٢١).

منذ أن سيطرت حركة أنصار الله الحوثيين، على العاصمة صنعاء، مروراً بمقتل حليفها الرئيس علي عبد الله صالح، لم يشهد الوضع اليمني أي تحسن، على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، بل زادت معاناة الشعب اليمني، وتحولت أحوالهم من سيء إلى أسوأ، وقد كشف التقرير الصادر عن منظمة (هيومن رايتس ووتش) لعام ٢٠١٨، حول اليمن بهذا الخصوص، أنه يعيش أكبر أزمة إنسانية في العالم^(٢٢).

أولاً: مظاهر الأزمة

تجلت عن الأزمة اليمنية العديد من المظاهر التي أثرت على الداخل اليمني، أبرزها:

١- فشل الطرق السلمية في معالجة الأزمة، من خلال طرح المبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة، ومجلس التعاون الخليجي، نتيجة سيطرة حركة أنصار الله الحوثيين على العاصمة صنعاء، في ٢١ / ٠٩ / ٢٠١٤؛ ما انعكس سلباً على محاولات تأسيس نظام سياسي شرعي، والذي يعد من أهم مقومات بناء الدولة الحديثة^(٢٣).

٢- ضعف أجهزة الدولة الرسمية في السيطرة على البلاد، مقابل اتساع رقعة سيطرة الحركات المسلحة، كحركة أنصار الله الحوثيين، وتنظيم القاعدة، والقوى المحلية القبلية والجهوية، على أجزاء واسعة من البلاد؛ مما أدى إلى انتشار الفوضى، واستعمال العنف، وارتفاع معدلات الفساد والجريمة المنظمة.

٣- ضعف مؤسسة الجيش، وقوى الأمن الداخلي، في السيطرة على البلاد، نتيجة انقسام هذه القوات، بسبب تعدد الولاءات، وانتشار الفساد، والاختراق، وتغلغل الميليشيات، وضعف التدريب والجاهزية.

- ٤- سيطرة حركة أنصار الله الحوثيين على البلاد، وتحديدًا على العاصمة صنعاء، وقيامها بممارسة السلطة الفعلية بالقوة، في معظم أجهزة الدولة، والاستحواذ على أسلحة ثقيلة من الجيش اليمني، يوازي ما تملكه الدولة (٢٤).
- ٥- تراجع تقديم الخدمات الأساسية الضرورية للمواطنين، من قبل الدولة، بخاصة في مجال الأمن الغذائي والتعليم، والصحة، والكهرباء، والماء (٢٥).
- ٦- اتساع دائرة تدخلات القوى الخارجية، إقليمية كانت أم دولية، والتي تهدف إلى دعم الجماعات المسلحة، والحركات الانفصالية، والمنظمات الإرهابية، وكل حسب توجهاته ومصالحه (٢٦).
- ٧- أنتشار تنظيم القاعدة، وتنامي قوتها، في أجزاء متعددة من البلاد، بخاصة في مناطق وسط وجنوب اليمن، وقيامها بعمليات كبرى، في المراكز الحيوية والمهمة للدولة، شملت وزارة الدفاع، ومقرات الجيش، والسجن العسكري، لإطلاق سراح أعضاء التنظيم المحتجزين في هذا السجن (٢٧).

ثانيًا: تداعيات الأزمة

فتحت الأزمة اليمنية أبوابًا كثيرة للمخاطر والتداعيات، داخل اليمن وخارجه، ومن بين أهم تلك المخاطر والتداعيات هي:

- ١- تداعيات الأزمة على السلم والأمن الأهلي اليمني: إن الصراع القائم على الساحة اليمنية، أدى إلى تمزيق النسيج الاجتماعي الوطني اليمني، ونشر العنصرية، كما غذى الصراع المذهبي والطائفي بشكل كبير، وساعد على بروز جماعات العنف المسلحة ذات الأيديولوجيات الطائفية، التي ظهرت على الساحة اليمنية، والتي تسعى إلى تقسيم اليمن إلى كانتونات صغيرة متناحرة؛ إذ تعتقد هذه الكيانات أن من مصلحتها أن يبقى اليمن مقسمًا، على أسس جهوية ومناطقية وطائفية (٢٨).
- ٢- تداعيات الأزمة على الاقتصاد اليمني: لقد عاش اليمنيون أوضاعًا اقتصاديةً هشة منذ عقود، تفاقم بشكل غير مسبوق، في ظل الحرب، والصراعات الجارية على الأرض اليمنية منذ العام ٢٠١١ ونتيجة لذلك، انهارت الموازنة العامة، وتعثرت إيرادات النفط والغاز، وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية، مقابل الدولار وارتفاع الأسعار، وارتفاع المديونية العامة للدولة، ما جعل الدولة اليمنية تواجه واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم (٢٩).
- ٣- تداعيات الأزمة على أمن الخليج: تبرز الأهمية الإستراتيجية لليمن، بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، كونه يمثل عمقًا إستراتيجيًا للجزيرة العربية والخليج العربي، مما يجعله عاملاً مهماً لأمن واستقرار المنطقة ويمثل أيضًا ظهورًا أمنيًا، لكل من المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، كما يمثل اليمن حاجزًا أمنيًا لدول الخليج العربي، من الهجرة غير الشرعية، والتنظيمات الإرهابية (٣٠).
- ٤- تزايد النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي: سعت إيران منذ اندلاع ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١، وبشكل خاص الثورة اليمنية في ١١ شباط ٢٠١١، إلى استغلال حالة عدم الاستقرار السياسي في صنعاء، من أجل توسيع نفوذها في المنطقة، وبهذا الإطار قامت إيران بتقديم الدعم المادي والسياسي والإعلامي، لحركة أنصار الله الحوثيين (٣١).

٥- تداعيات الأزمة على حركة التجارة العالمية: شكلت الأزمة اليمنية تهديداً أمنياً كبيراً ومباشراً لمبدأ الملاحة الحرة وحركة التجارة العالمية في منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب، بسبب الفراق الأمني وضعف سيطرة الدولة اليمنية، مما أدى الى بروز ظاهرة القرصنة البحرية وهو ما حدث فعلاً، عند تعرض ناقلات النفط الكويتية الى عملية قرصنة في عام ٢٠١٥، او في حالة إغلاق مضيق باب المندب امام حركة الملاحة الدولية، كما هو الحال حالياً عندما قامت حركة أنصار الله الحوثية، بمنع مرور ناقلات النفط والسفن التجارية للدول المساندة للكيان الصهيوني في عدوانه على قطاع غزة، نصرتاً لحركة المقاومة الإسلامية حماس وشعبنا الفلسطيني بعد عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ (٣٢).

المحور الثاني: المواقف والأدوار الخليجية من تطور الأزمة اليمنية.

هناك مجموعة من المواقف والأدوار الإقليمية، تجاه حركة الاحتجاجات اليمنية وتطوراتها، أبرزها مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، والتي لا شك في أنّ أبرز الدول متأثرة بهذه الاحتجاجات، بهدف حلّ الأزمة اليمنية (٣٢).

١- دور المملكة العربية السعودية: تاريخياً، تولي السعودية اهتماماً كبيراً لمجريات الأوضاع في اليمن، كدولة جوار، لمعطيات سياسية وأمنية واقتصادية؛ إذ احتفظت المملكة بعلاقات قوية وتأثير واضح، على التوجيهات السياسية اليمنية (٣٣). فقد كان اليمن تحت الوصاية السعودية، بطريقة هادئة، وغير مباشرة، منذ سبعينيات القرن الماضي، وبخاصة منذ أن وضعت الحرب أوزارها رسمياً، في عام ١٩٧٠، بعد المصالحة بين أنصار الجمهوريّة والإماميّة، واعترفت الرياض بدولة شمال اليمن، وعرضت قدراً كبيراً من الدعم المالي، حتّى بداية عام ٢٠١١، ثمّ غيرت سياستها تجاه اليمن، حين شعرت أنّ ثوار ١١ شباط ٢٠١١، يتطلّعون إلى دولة يمنيّة مستقلة، غير مرتبهة لأيّ نظام إقليمي. لذلك، سعت المملكة السعودية إلى إيجاد توازنات في المشهد السياسي من أجل أن لا يخرج اليمن عن دائرة النفوذ السعودي، وفرضت التسوية، من خلال المبادرة الخليجية، بين الثوار ونظام الرئيس علي عبد الله صالح، إلّا أنّ تلك التسوية فشلت في تحقيق أهدافها المرجوة (٣٤). خاصة بعد أن دشّن إحكام الحركة الحوثية سيطرتها على العاصمة صنعاء، منعطفاً حاسماً في موازين القوى، وتغيّراً في مسارات التحوّل في اليمن، بعد أن استفادت الحركة الحوثية من خدمات الرئيس المخلوع، للاستيلاء على العاصمة صنعاء، من أجل تجذير نفوذهم خارج معاقلم الرئيسية في الشمال، لذلك أبدت السعودية ارتياباً من التحالف العلني، بين الحركة وعدوهم السابق علي عبد الله صالح، ولتجنّب أيّة خلخلة في التوازنات السياسية بالمنطقة (٣٥). لذا، أطلقت السعودية في فجر يوم ٢٦/٣/٢٠١٥، العملية العسكرية (عاصفة الحزم)، التي دكّت فيها المطارات والمواقع العسكرية الإستراتيجية في صنعاء، معلنة دعم الحكومة الشرعية، وردع الانقلاب في إطار تحالف عربيّ ضمّ دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء سلطنة عمان، بالإضافة إلى دول مصر والمغرب والسودان والأردن (٣٦).

في ٢١/٤/٢٠١٥، أعلن التحالف انتهاء عملية عاصفة الحزم، والبدء بعملية جديدة، هي (عملية إعادة الأمل)، بعد أن حققت العملية الأولى أهدافها الرئيسية، في منع الحركة الحوثية من التوسّع، ودعم الحكومة الشرعية (٣٧)، إنّ

المحددات الداخلية للدور السعودي في اليمن، نابعة من رؤيا صانع القرار السعودي، حول الأهمية الإستراتيجية لليمن، ومصالح المملكة العربية السعودية فيه^(٣٨).

٢- دولة الإمارات: الإمارات دولة حديثة النشأة، لا يتجاوز عمرها خمسة عقود، إلا أنها نتيجة للطفرة المالية، أصبحت لاعباً إقليمياً، وحليفاً غير موثوق فيه، لبعض دول المنطقة. قامت الإمارات بدور بارز، من خلال مشاركتها في عاصفة الحزم، التي انطلقت في ٢٦ / ٣ / ٢٠١٥، لدعم الحكومة اليمنية الشرعية، ضد انقلاب الحركة الحوثية. لكن، سرعان ما غيرت الإمارات هدفها من المشاركة في عاصفة الحزم، وتحولت إلى طرف يعادي الشرعية اليمنية؛ فمن الواضح أن لدولة الإمارات أطماعاً اقتصادية في اليمن، أهم من مستقبل الشعب اليمني^(٣٩).

مثلت القوات الإماراتية المشاركة في التحالف العربي، لدعم الشرعية في اليمن، ثاني أكبر قوة فاعلة، بعد القوات السعودية منذ ٢٠١٥، وتقدر القوات الإماراتية المشاركة في عاصفة الحزم حوالي (١٥٠٠٠) مقاتل، تركزت داخل قواعد عسكرية، ومراكز قيادة وتدريب خاص بها، لكن الإستراتيجية الإماراتية تجاوزت ذلك، بإنشاء مليشيات مسلحة مستقلة عن السلطة الشرعية ودعمها؛ مما حول هذه المليشيات الى عائق أمام عودة الشرعية إلى عدن، فتوترت العلاقة بين القوات الإماراتية، والرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي^(٤٠). في ٨ / ٨ / ٢٠١٩، اتهمت الحكومة اليمنية دولة الإمارات، بالتحطيط والتمويل والتنفيذ، لانقلاب ضد الحكومة الشرعية في مدينة عدن^(٤١). ونتيجة لتطور الأحداث ما بين الحكومة اليمنية الشرعية، والقوات الإماراتية، أعلنت دولة الإمارات سحب قواتها في ٨ / ٢٠٢٠، بعد انتهاء مهمتها، وأعلنت أنها انتقلت من إستراتيجية القوة العسكرية، إلى إستراتيجية السلام أولاً؛ لذا، قامت بتسليم مدينة عدن، بعد تحريرها إلى القوات السعودية وقوات الشرعية^(٤٢).

٣- سلطنة عمان: كان لسلطنة عمان دور هادي في اليمن، وقد تعمق هذا الدور بشكل كبير، في فترة الأزمة الحالية، مع الحفاظ على العلاقات الجيدة والإيجابية، مع جميع الأطراف الرئيسية المحلية والخارجية، المتورطة في الصراع القائم في اليمن، وتمتاز بكونها الدولة الخليجية الوحيدة، التي لم تشارك في عملية عاصفة الحزم^(٤٣).

كما لم تكن لسلطنة عمان أية أطماع أو مصالح خاصة في اليمن، وقد رفضت جميع محاولات دول مجلس التعاون الخليجي، للانضمام إلى التحالف العربي، والمشاركة في عملياته العسكرية في اليمن^(٤٤). لذا يعول على سلطنة عمان لتقوم بدور أكبر، في حل الأزمة اليمنية، والتدخل الإيجابي فيها، لأن الأزمة الحقيقية هي أزمة ثقة، بين الأطراف اليمنية من جهة، واليمنيين والسعوديين من جهة أخرى؛ لذلك، يمكن لعمان أن تتحرك بشكل مواز لتحركات الأمم المتحدة، لأن مسقط هي العاصمة الوحيدة، التي تجمع كل أطراف الصراع، والحل اليمني^(٤٥).

٤- دولة قطر: كانت قطر من بين الأطراف الأكثر نفوذاً وتأثيراً في ثورات الربيع العربي؛ إذ كانت الطرف الأبرز في دفع مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، نحو تأدية أدوار نشطة وفاعلة، في ثورات التغيير، كما في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن^(٤٦). وقد قامت بدور بارز في الأزمة اليمنية، وكانت شريكاً أساسياً في التحالف العربي، وقد تبنت السياسة السعودية والخليجية، في مجلس الأمن، من خلال جلسته الطارئة، المنعقدة يوم الأحد ٢٢ / ٣ / ٢٠١٥، أي بعد الانقلاب على الحكومة الشرعية؛ إذ طالبت بتحريك أممي جاد لمعاقبة الحركة الحوثية، الرافضة للامتنثال لقرارات مجلس الأمن، والشرعية الدولية، وغيرهم من معرقلي العملية السياسية اليمنية، ودعت مجلس التعاون الخليجي، إلى دعم استقلال اليمن، ودعم حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي. وفي وقت لاحق، أرسلت قطر ألف

جندي من جنودها، للمشاركة في عملية عاصفة الحزم؛ إذ وصلوا إلى مدينة مأرب في ٧ / ٩ / ٢٠١٥، للمشاركة في عملية تحرير مدينة صنعاء^(٤٧).

ومع بداية الأزمة الخليجية، وحصار قطر في حزيران ٢٠١٧، سحبت الدوحة قواتها من على الشريط الحدودي، وتوقفت فعلياً عن أية مساهمة لها، في العمليات العسكرية باليمن^(٤٨).

٥- **دولة البحرين:** أدت دولة البحرين دوراً في التحالف العربي في اليمن، وهي إحدى الدول المشاركة في عاصفة الحزم، وقد أعلنت موقفها إزاء الأزمة اليمنية، من خلال تصريح وزير خارجية البحرين، في ٢٩ / ٣ / ٢٠١٥، والذي قال فيه: "إن عاصفة الحزم مع الأمريكان، لا تتوقف عند اليمن"^(٤٩).

أرسلت البحرين جنودها ضمن التحالف، الذي تقوده السعودية في اليمن، وقد أعلن وزير خارجية البحرين، خلال ترؤسه جلسة طارئة لوزراء الخارجية العرب، أن العودة إلى الوراء، فيما يتعلق بالأزمة اليمنية، هو أمر غير مقبول، في هذه اللحظة الحاسمة، في تاريخ البلاد، داعياً الأطراف كافة، إلى الالتزام باتفاق وقف الأعمال القتالية، وإعلاء مصالح الوطن وأمنه واستقراره، ووحدته أراضيه، والسعي بكل قوة إلى إنجاح محادثات السلام الجارية، برعاية الأمم المتحدة^(٥٠).

٦- **دولة الكويت:** أعلنت الكويت موقفها من الأزمة اليمنية، من خلال البيان الذي صدر عن مجلس الوزراء الكويتي، في ٢٨ / ١٢ / ٢٠١٥؛ إذ أكدت مشاركة الكويت، في الدفاع عن أراضي المملكة العربية السعودية، إزاء التهديدات الحوثية؛ ذلك أن أمن الخليج من أمن كل دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي؛ لذا أرسلت الكويت (١٠٠٠) جندي بعدتهم وآلياتهم، بعد أن كانت مشاركتها سابقاً مقتصرة على سلاح الجو^(٥١).

وقد أعلنت الكويت استعدادها لاستضافة المفاوضات، بين الأطراف اليمنية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، للتوصل إلى اتفاق شامل ونهائي لهذه الأزمة، جاء ذلك في كلمة الكويت، بجلطة مجلس الأمن حول اليمن، والتي ألقاها مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة، السفير منصور العتيبي، وقال إن الحل لهذه الأزمة يأتي وفقاً للمرجعات الثلاثة المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار الأممي (٢٢١٦)، الذي أيد التدخل العسكري الخليجي، وفرض عقوبات على قادة الحركة الحوثية^(٥٢).

المحور الثالث: الأزمة اليمنية وأدوات التدخل الخارجي في الداخل اليمني

شكلت قضية التدخل الخارجي، إحدى أبرز القضايا المعقدة في العلاقات الدولية، نظراً إلى التحولات التي لحقت بهياكل القوى في البيئة الدولية، وتغيرت طبيعة الأطراف المتدخلة ودوافعها ووسائله وأدواته، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومن أبرز أشكال التدخل الخارجي، التدخل السياسي والعسكري في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهذا ما يبدو جلياً من خلال تدخل الدول الخليجية في الحالة اليمنية من خلال الأدوات السياسية والعسكرية.

أولاً: الأدوات السياسية: عملت دول مجلس التعاون الخليجي، على الإمساك بورقة المبادرة الخليجية، بين النظام اليمني وأطراف الثورة، منذ اليوم الأول لها، وذلك بحكم الرابطة التاريخية والسياسية والجغرافية، وبحكم كون اليمن خاضعة الجزيرة العربية، ومن شأن أي اضطراب أو قلق أن ينتقل أثره إلى دول المجلس، أو على الأقل يترك تداعياته الخطيرة عليها، لذلك حرصت القوى الكبرى على تأكيد دور مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع مجريات الثورة،

وتسوية الأزمة اليمنية^(٥٣)، حيث تدخلت دول مجلس التعاون الخليجي، بقيادة المملكة العربية السعودية في اليمن، بالأدوات السياسية والدبلوماسية، في فترات مختلفة من تاريخ الجمهورية اليمنية^(٥٤).

وعليه، قامت المملكة العربية السعودية، بتوظيف الدبلوماسية الخليجية في الأزمة، من خلال عملية نقل السلطة المخطط لها، والمتمثلة بالمبادرة الخليجية، في نيسان ٢٠١١، والتي نصت على تنحي الرئيس علي عبد الله صالح عن السلطة لنائبه، مقابل منحه ضمانات بعدم الملاحقة القانونية، وفقاً لآلية مسبقة، وضعتها الدول الخليجية، بعد أن وصلت العلاقة بين النظام اليمني والمتظاهرين من الشعب اليمني، إلى طريق مسدود^(٥٥).

استطاعت الدول الخليجية بعدها، بمساعدة أمريكية روسية، نقل السلطة مؤقتاً من الرئيس علي عبد الله صالح، إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، وفرض بنود المبادرة على اليمن، ما ترتب عليه قيام دول مجلس التعاون الخليجي، بالتدخل على الصعيد السياسي والدستوري، من خلال وضع مسودة الدستور الجديد، ضمن الإطار الزمني، الذي نصت عليها المبادرة، وتقسيم البلاد إلى ستة أقاليم، خلال مدة أسبوعين، في محاولة فرض الدستور، قبل عرضه على الشعب اليمني، للاستفتاء عليه^(٥٦). في مقابل تلك الخطوات، تنامت حالة من الغضب والرفض الشعبي والجماهيري لها، داخل المجتمع اليمني، استثمرت حالة الغضب تلك، من قبل الحركة الحوثية لصالحها، عندما استولت على العاصمة صنعاء في ٢١ أيلول ٢٠١٤^(٥٧).

لقد شهد النشاط الدبلوماسي الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية، سباقاً محمومًا، وبشكل خاص مع سيطرة الحركة الحوثية، وأنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح، على العاصمة صنعاء، في أيلول ٢٠١٤، وفشل المبادرة الخليجية، في تحقيق انتقال ديمقراطي سلمي للسلطة، وما تلاها من تطورات في الداخل اليمني؛ دفع بالمملكة إلى بذل جهود ومساع دبلوماسية كبيرة، من أجل احتواء تداعيات الخروج على المبادرة الخليجية، من قبل الحركة الحوثية، وأنصار صالح، عقدت العديد من المؤتمرات والجلسات الدبلوماسية، بين أطراف الصراع اليمني^(٥٨). وذلك على النحو الآتي:

١- مؤتمر الرياض (أيار ٢٠١٥): عقد مؤتمر الرياض، بناءً على طلب الرئيس اليمني الشرعي، عبد ربه

منصور هادي، في أن يكون مكان انعقاده العاصمة السعودية الرياض، ليكون تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، وإشراف الأمم المتحدة، وكان هذا المؤتمر أول خطوة، من أجل إعادة الأطراف المتنازعة إلى المسار السياسي، لكن الحركة الحوثية، وأنصار صالح رفضوا حضور هذا المؤتمر، والذي حضره أكثر من ٤٠٠ شخصية وطنية، مثلت مختلف المناطق اليمنية^(٥٩)، وقد كان عقد المؤتمر ضرورياً للسعودية، من أجل إضفاء الشرعية على عملياتها العسكرية في اليمن، وإرسال رسالة إلى المجتمع الدولي، بأن السياسيين اليمنيين، على موقف واحد، ضد الانقلاب الحوثي، لكن هذا المؤتمر فشل في تحقيق أهدافه^(٦٠).

٢- مؤتمر جنيف ١ (حزيران ٢٠١٥): جاء انعقاد مؤتمر جنيف (١) عقب مؤتمر الرياض بشهر واحد، وبعد

تأجيله عدة مرات، بسبب تمسك الحكومة بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦)، وإصرار الحركة الحوثية على وقف الحرب أولاً، وبعد ثلاثة أيام من المفاوضات غير المباشرة، أعلن وزير خارجية اليمن انتهاء مؤتمر جنيف، من دون التوصل إلى اتفاق بين أطراف النزاع^(٦١).

٣- **جولات مسقط التفاوضية (٢٠١٥):** قامت الدبلوماسية العمانية بدور بارز، من أجل إنهاء الاقتتال الدائر بين أطراف النزاع اليمني منذ خمس سنوات، وقد استطاعت الدبلوماسية العمانية تقريب وجهات النظر، بين الأطراف اليمنية المتنازعة، وقد حققت لقاءات مسقط بعض التقدم في مسار إقناع الحركة الحوثية، بالمشاركة في جولات تفاوضية، مع الحكومة الشرعية^(٦٢).

٤- **مؤتمر بيل جنيف ٢ (كانون الثاني ٢٠١٥):** بدأت جولة المشاورات هذه، في مدينة بيل السويسرية، بين وفد الحكومة الشرعية، ووفد الحركة الحوثية، والمولين لصالح، في ١٥ كانون الثاني ٢٠١٥، تميزت هذه الجولة بكونها أكثر تنظيماً من سابقتها من الجولات التفاوضية، لكن نتائجها كانت مخيبة للأمل، وفشلت في تحقيق أي تقدم بين طرفي النزاع^(٦٣).

٥- **الحوار السعودي- الحوثي (آذار ٢٠١٦):** سعت المملكة العربية السعودية، إلى التقدم خطوة، في اتجاه التفاهات السياسية المباشرة، مع الحركة الحوثية؛ إذ أعلن وزير الخارجية السعودي (عادل جبير)، في آذار ٢٠١٦، أن مشاورات متواصلة تجري مع الوفد الممثل للحركة الحوثية في السعودية، وقد نتجت عن هذه المشاورات عملية تبادل الأسرى، والتهدة في المواجهات، على مختلف مناطق القتال، وقيام الحركة بنزع الألغام، في المناطق الحدودية، وسبقت ذلك تحضيرات ولقاءات سرية، تمت عبر وسطاء قبلين^(٦٤).

٦- **مشاورات الكويت للسلام (نيسان ٢٠١٦):** هيأ الحوار السعودي- الحوثي الأجواء لإجراء مشاورات الكويت، التي عقدت في ١٨ / ٠٤ / ٢٠١٦، بشكل إيجابي، وعلى الرغم من الجهود الشاقة التي بذلها المبعوث الأممي، على مدى أشهر طويلة، كادت المشاورات تفشل بعدما تأخر وفد الحوثيين والمولين للرئيس السابق عن حضور افتتاح المشاورات لثلاثة أيام، معللين ذلك بضرورة تثبيت إطلاق النار، واستمرت المشاورات لمدة ثلاثة أشهر، لم يتم التوصل فيها إلى نتائج مرضية للطرفين، وبهذه الخاتمة انتهت أهم محاولة دبلوماسية وتشاورية، بين طرفي الصراع في اليمن، لتفسي بعد ذلك، إلى المزيد من الفوضى، وتفاقم الوضع الإنساني الصعب، للشعب اليمني^(٦٥). يعد فشل مشاورات الكويت، كآخر مسار للتسوية السياسية، ظهرت محاولات دبلوماسية جديدة، متعددة الأطراف، مكونة من الولايات المتحدة، وبريطانيا، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، عقدت لقاءاتها في الرياض، في ٢٤ / آب / ٢٠١٦، هذه المجموعة الجديدة، التي يطلق عليها اسم الرباعية، تهدف إلى التوسط من أجل إيجاد حل سياسي للصراع الدائر في اليمن، يرضي جميع الأطراف السياسية المتناحرة، على الأراضي اليمنية^(٦٦).

٧- **اتفاق الرياض (تشرين الثاني ٢٠١٩):** برعاية سعودية، توصلت الحكومة اليمنية إلى اتفاق مع المجلس الانتقالي الجنوبي، لإنهاء حالة الخلاف بينهما، هذا الاتفاق شكّل البداية لوقف الحرب، وتحقيق السلام في هذا البلد. ويتضمن هذا الاتفاق، النص على مشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي، في الحكومة المركزية. ومقابل ذلك، يضع مقاتليه تحت تصرف الجيش اليمني، كما نص أيضاً، على أن تنسحب القوات الحكومية، وكذلك مقاتلو المجلس الانتقالي الجنوبي، من المنطقة الساحلية لمدينة عدن، والتي هي المقر المؤقت للحكومة اليمنية، وحسب الاتفاق، سوف يتم نشر قوات سعودية في عدن، لضمان السلام والأمن في المدينة^(٦٧).

٨- الهدنة الإنسانية السعودية- الإماراتية (نيسان ٢٠٢٠): أعرب وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، عن أمله في أن تبادر الحركة الحوثية، إلى انتهاز ما سماها "فرصة" التّجاوب مع المبادرة الإنسانية، للتّحالف السعودي الإماراتي في اليمن، لوقف إطلاق النّار، وكانت الهدنة التي أعلنها التّحالف، من طرف واحد، لمدة أسبوعين، قد دخلت حيّز التنفيذ، ظهر يوم الخميس ٠٩ / ٠٤ / ٢٠٢٠، لكنّ الحركة الحوثية رفضتها، واصفةً إيّاها بأنّها مجرد "مناورة" لن تنجح، ما لم يتمّ رفع الحصار، ومتّهمةً التّحالف بالاستمرار في التّصعيد العسكري، بعدّة جبهات^(٦٨).

وقال وزير الخارجية السعودي: إنّ المبادرة تأتي لدعم جهود المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن "مارتن غريفيث"، بهدف إنهاء الصّراع، وتركيز جميع الجهود، بعيداً عن التّصعيد العسكري لمكافحة تفشّي جائحة كورونا، كما أعلن كلّ من وزير خارجية أمريكا (مايك بومبيو)، ووزير خارجية بريطانيا (دومنيك راب)، دعم بلادهما لعملية وقف إطلاق النّار في اليمن، ودعوة كلّ من الحكومة اليمنية الشّرعية، والحركة الحوثية، لاستثمار وقف إطلاق النّار، الذي أعلنته الرياض، ومشيدتين بجهود ودعوى المبعوث الأممي، إلى مفاوضات عاجلة، لإنهاء الحرب، كما طالبت جامعة الدّول العربيّة، الحركة الحوثية بالتّجاوب مع مبادرة وقف إطلاق النّار، لدواعٍ إنسانية^(٦٩).

ثانياً: الأدوات العسكرية: اتّسمت التّفاعلات الإقليمية، في منطقة الشّرق الأوسط، بتزايد الاعتماد على القوّة العسكريّة، في السّنوات العشر الأخيرة؛ فقد انتهجت القوى الإقليمية سياسة الاستباق الوقائي، في مواجهة التّهديدات المحتملة؛ إذ تزايدت عمليّة عسكرية السّياسات والمجتمعات في الإقليم، ويظهر ذلك بشكل دقيق، من خلال ارتفاع معدّلات الإنفاق العسكري في المنطقة^(٧٠).

ونتج عن هذا الإنفاق الضّخم وصفقات الأسلحة التقليديّة وغير التقليديّة، بروز أشكال جديدة من التّدخل العسكري المباشر وغير المباشر في دول الإقليم^(٧١).

فاندفعت المملكة العربيّة السعوديّة إلى التّدخل في شؤون اليمن بشكل مباشر وغير مباشر، لمنع إيران من تحقيق رغبتها في عمل حزم أمني، وحصار حدودي للسّعوديّة من الجنوب من جهة اليمن، ومن الشّمال من جهة العراق^(٧٢).

١- التّدخل العسكري المباشر: يعدّ تاريخ التّدخل العسكري المباشر في اليمن، تاريخاً طويلاً؛ إذ تدخّلت السّعوديّة عسكرياً، في اليمن وحدها، أو مدعومةً بتحالف ثلاث مرّات، وكما يأتي:

أ- التّدخل العسكري الأوّل: يمتدّ هذا التّدخل من عام ١٩٤٨، وحتى عام ١٩٦٧؛ إذ تدخّلت المملكة في قمع انتفاضة عام ١٩٤٨، لدعم حكم أسرة (آل حميد الدين)، وكذلك دعم حكم (الإمام أحمد) مادّيّاً وعسكريّاً، ضدّ (ابن الوزير)، وساعدتهم في قمع انتفاضة عام ١٩٥٥، التي نشبت نتيجة الصّراع بين الأسرة الحاكمة، وعام ١٩٦٧، في أثناء قيام الثّورة الجمهوريّة. وكان هذا الدّعم بسبب رغبة السّعوديّة، في الحفاظ على اتّفاقيّة الطّائف بين البلدين؛ إذ رأت السّعوديّة أنّ سيطرة نخبة أخرى على الحكم في اليمن، سيرهق آل سعود، في وضع اتّفاقيّات جديدة، تقتضيها المرحلة والمصلحة الوطنيّة^(٧٣).

ب- **التدخل العسكري الثاني:** حدث هذا التدخل بناءً على طلب نظام الرئيس السابق عليّ عبد الله صالح، في عام (٢٠٠٩ - ٢٠١١)، في إطار ما سميّ حروب صعدة الستّ ضدّ (حركة أنصار الله الحوثيين)^(٧٤).

ت- **التدخل العسكري الثالث:** وهو التدخل القائم منذ ٢٦ أيلول ٢٠١٥، وحتى الآن، والذي جاء بناءً على طلب الرئيس اليمنيّ عبد ربّه منصور هادي، لدعم الشرعيّة في مواجهة الانقلاب، وضدّ تحالف (الحركة الحوثية، وأنصار الرئيس صالح)^(٧٥)، والذي تمّ تأييده في اجتماعات القمّة العربيّة السادسة والعشرين، وكذلك مجلس الأمن المتمثّل في قراره المرقّم ٢٢١٦، تحت الفصل السابع في ١٤ نيسان ٢٠١٥؛ وقد بدأ هذا التدخل بتوجيه ضربات جويّة مكثّفة، إلى مناطق سيطرة قوات الحركة الحوثية وقوات صالح، ثمّ تولّت قطع عسكريّة بحريّة تأمين منطقة باب المندب، وذلك في إطار عمليّتي (عاصفة الحزم، وإعادة الأمل)^(٧٦)؛ إذ انقسمت العمليّات العسكريّة المباشرة في اليمن، إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة بدء (عمليّة عاصفة الحزم)، في ٢٦ آذار، وحتى ٢١ نيسان ٢٠١٥، وكانت تهدف إلى تحقيق الأمور الآتية:

أ- تكثيف الضربات الجويّة لمعاقل أنصار الحركة الحوثية، وقوات صالح، بالتوازي مع فرض حصار بحريّ على الموانئ والسواحل اليمنية.

ب- إعادة الحكومة الشرعيّة إلى اليمن، المتمثلة بالرئيس عبد ربّه منصور هادي، ومنع الحركة الحوثية من السيطرة على مؤسسات ومفاصل الدولة، ووقف حركة تقدّمهم، وإبعاد خطر تهديدهم للحدود السعوديّة.

ت- القضاء على مواقع الدّفاعات الجويّة اليمنية، ومراكز القيادة، وإنهاء خطر الصّواريخ الباليستيّة، وكذلك الحدّ من الإمداد والتّموين، لحركة أنصار الله الحوثية^(٧٧).

حيث أنقسمت القوّات العسكريّة، المشاركة في المعارك الدّائرة على الأراضي اليمنية، إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى (قوّات التحالف العربيّ والقوى اليمنية المتحالفة معها): وتشمل القوّات المشاركة في عمليّة (عاصفة الحزم)، وتتألّف من التحالف الإقليميّ العربيّ، الذي تقوده المملكة العربيّة السعوديّة، إلى جانب ثمانية دول عربيّة وهي (الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، مصر، السودان، الأردن، المغرب) بالإضافة إلى عدد من الدّول المؤيّدّة للعمليّة (الولايات المتّحدة الأمريكيّة، باكستان) في حين لم تشارك سلطنة عمان، وهي الدّولة الوحيدة من دول مجلس التعاون الخليجيّ، في عمليّة عاصفة الحزم؛ إذ شاركت هذه الدّول ب ١٨٥ طائرة مقاتلة، بالإضافة إلى عدد من السفن والقطع البحريّة، ومع وجود حالة من التّأهب القصوى للقوّات البريّة، والتي بلغ حجم قوتها القتاليّة حوالي (١٦٠) ألف جندي، التي وضعتها كلّ دولة للمشاركة في عمليّة عاصفة الحزم^(٧٨)، بأضافه الى تحالف مأرب القبليّ، وهو التحالف الذي شكّله قبائل مأرب، ليكون حزاماً أمنياً للدّفاع عن محافظة مأرب الغنيّة بالنّفط والغاز، ضدّ توسّع الحركة الحوثية، وقد أعلنت تأييدها لعمليّة عاصفة الحزم، وأوكلت مهمّة الحرب البريّة للتحالف القبليّ، في حين أوكلت مهمّة توفير الغطاء الجوّي لقوّات التحالف العربيّ، أعلنت كلّ من (الولايات المتّحدة الأمريكيّة و باكستان)، تأييدهما لعمليّة عاصفة الحزم، وأبدت استعدادها لتقديم الدّعم اللّوجستيّ والاستخباراتيّ، لتحركات القطعات العسكريّة لقوّات التحالف العربيّ في اليمن^(٧٩).

المجموعة الثانية (حركة أنصار الله الحوثية، وقوات صالح، والقبائل المتحالفة معها): تتألف هذه المجموعة من تحالف أنصار الحركة الحوثية، وقوات من الحرس الجمهوري وبعض تشكيلات الجيش اليمني التي تدين بالولاء للرئيس علي عبد الله صالح، واللجان الشعبية، من أبناء القبائل المؤيدة للحركة الحوثية، إذ استطاع هذا الحلف الصمود أمام الهجمات الجوية، والقصف الصاروخي لقوات التحالف العربي، منذ الأيام الأولى لعملية عاصفة الحزم، كما سعت قيادات هذا الحلف إلى جرّ قوات التحالف العربي، إلى حرب استنزاف طويلة، من دون أن تحسم لصالح التحالف العربي^(٨٠).

وتبرّر دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، أنّ ردّها جاء بناءً على الطلب اليمني، من قبل الرئيس الشرعي، بالتدخل العسكري، كونه يلامس الأمن الإستراتيجي لدول الخليج؛ إذ أعلن البيان الصادر مساء ٢٦ آذار ٢٠١٥، الاستجابة لطلب الرئيس الشرعي لليمن، بالتدخل العسكري، لردع عدوان ميلشيا الحوثي، وتنظيمي القاعدة وداعش على البلاد^(٨١).

وعلى الرغم من تأكيد قيادة التحالف تدمير القدرة الصاروخية للحركة الحوثية، والموازين لصالح، وتحقيقها الأهداف المرجوة، التي انطلقت من أجلها "عملية عاصفة الحزم"، فإنّها أعلنت انتهاء العملية في ٢١ نيسان/٢٠١٥ وإطلاق عملية جديدة، هي "عملية إعادة الأمل"، وهي عملية إنسانية إغاثية طبية، لمساعدة الشعب اليمني^(٨٢).

المرحلة الثانية: وهي مرحلة بدء عملية (إعادة الأمل)، في يوم ٢٢ نيسان ٢٠١٥، وكان التطور العسكري الأبرز في هذه المرحلة، هو البدء بالعملية البرية، في ١٣ أيلول ٢٠١٥، والتي كانت تهدف إلى تحقيق ما يأتي:

١- سرعة استئناف العملية السياسية، واستمرار حماية المدنيين، ومكافحة الإرهاب، وتكثيف المساعدة الإغاثية والطبية، للشعب اليمني.

٢- التصدي للتحركات والعمليات العسكرية للمليشيات الحوثية، ومن تحالف معها.

٣- منع وصول الأسلحة براً وجوّاً، إلى الحوثيين، وحليفهم صالح.

٤- وقد تمكّنت العمليات العسكرية التي بدأت من ٢٦ آذار ٢٠١٥، إلى ١٧ تمّوز ٢٠١٥، من تحرير ما لا يقلّ عن ٥ محافظات جنوبية، هي عدن، لحج، أبين، الضالع، شبوة، ومحافظة مأرب^(٨٣).

ثانياً: التدخل العسكري غير المباشر

وهو التدخل الذي حدث من خلال عملية (السهم الذهبي)، وهو الاسم الذي أطلق على الهجوم المشترك لقوات الشرعية، والمقاومة الجنوبية، في ١٦ تمّوز ٢٠١٥، بدعم وتدريب من قوات التحالف العربي، لاستعادة المحافظة الجنوبية عدن؛ إذ تمكّنت هذه القوات من السيطرة على قاعدة العند الجوية، بمساعدة مقاتلين إمارتيين، كما دعمت السعودية القوات المناهضة للحوثيين، بالأسلحة والمعدات العسكرية، عن طريق حدود المملكة، مع محافظة الجوف ومأرب^(٨٤).

وقد مثّلت هذه العملية تحولاً إستراتيجياً وسياسياً، على مستوى عمليات قوات التحالف العربي؛ إذ نجحت في تحرير محافظة عدن، والمديريات الجنوبية التابعة لها، من سيطرة الحوثيين، والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح؛ فنتجت عن ذلك عودة الحكومة الشرعية لممارسة مهماتها داخل اليمن^(٨٥).

يلاحظ مما سبق، أنَّ الدَّولة اليمنية تعيش أزمةً حقيقيةً، بلغت من الصَّعوبة والتَّعقيد، إلى الحدِّ الذي جعل الأطراف المعنية بالأزمة، تتخذ مواقف مرتبكةً وغير واضحة، إذ طالَّت الأزمة وجود الدَّولة اليمنية. كما أنَّها تتَّصف بتعدّد أطرافها المحليين والخارجيين، وتشابك مصالحهم، وغياب الحدود الجغرافية والسياسية، لموقع هذه الأطراف، وتمسك كلِّ طرف، برؤيته لحلِّ الأزمة وفق مصلحته، على حساب مصالح الشعب اليمني وتطلّعاته .

الخاتمة

من خلال تطوّر المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، للدَّولة اليمنية الحديثة، يلاحظ أنَّ هنالك تقاطعاً جلياً، بين محدّدات الدّاخل اليمني، والمحدّدات الإقليمية والدَّولية، وبالتحديد تدخل دول مجلس التعاون الخليجي في تكوين الأزمة الحالية، التي تعصف بالدَّولة اليمنية واستمرارها، منذ العام ٢٠١١ ولغاية الآن؛ إذ يصعب حصر هذه الأزمة في محدّد من دون الآخر؛ فالدور الخارجي ما كان له أن ينجح لولا وجود بيئة داخلية، سياسية واقتصادية واجتماعية، هشّة ورخوة، مثّلت مدخلاً مناسباً لتغلغل المفاعيل الخارجية، وتأثيرها على اختلاف أسماؤها وأدوارها، على الأراضي اليمنية، واستمرار هشاشة تلك البيئة، وفشل الحكومات الوطنية المتعاقبة في إصلاحها وتحديثها، حالاً دون تمكّن هذه الحكومات من التصدي لتلك التّدخلات، أو الحدّ من تأثيرها على أقلّ تقدير. وما وصل إليه اليمن مؤخراً، في حالته الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، منذ عام ٢٠١٥، ما هو إلّا امتدادٌ لأزمة النشأة للدَّولة اليمنية الحديثة، بعد عهد الاستقلال، ونتاج التفاعل السلبي بين المحدّدين، وانعكاسٌ لحالة التآزم التاريخيّة، في علاقات الدَّولة الداخليّة والخارجيّة، والتي جعلت اليمن ضمن قائمة الدّول الفاشلة، في القرن الواحد والعشرين، وعليه، فإنّ تعقيدات الأوضاع اليمنية، وصراع المشاريع الجيوسياسية، الإقليمية والدَّولية، في اليمن، قد حال دون تسوية الصراع، بل أدّى إلى اتّساع نطاقه واستمراره لسنوات أطول.

الاستنتاجات: من خلال ما تقدّم، وجدت الدّراسة الاستنتاجات الآتية:

- ١- إنّ الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشَّعب اليمني، كانت مهيبّة للقيام بانتفاضة عارمة، للقضاء على نظام الرئيس عليّ عبد الله صالح؛ إذ لم يستطع النّظام خلال السّنوات الطويلة، التي حكم فيها البلاد، بأسلوب استبداديّ قبليّ، لضمان ديمومته، أن يقدّم شيئاً يذكر لليمن وشعبه.
- ٢- لقد كان للشَّباب اليمنيّ الدور الأكبر والأبرز، في انطلاق وقيادة حركة الاحتجاجات اليمنية، ضدّ النّظام، ساندتهم أحزاب المعارضة، والحراك الجنوبيّ، والحركة الحوثية.
- ٣- إنّ نجاح ثورات الربيع التونسيّ والمصريّ والليبيّ، في إزاحة الأنظمة الاستبدادية، التي استمرّت لفترات طويلة، من الحكم الفرديّ، كان دافعاً قوياً، وراء استمرار الشَّعب اليمنيّ، في انتفاضته حتّى تحقيق هدفه الأساس، المتمثّل في إزاحة صالح وأعوانه عن الحكم.
- ٤- قامت منظومة الدّول الخليجيّة، بقيادة المملكة العربيّة السّعودية، بدور بارز في امتصاص وتهدئة حركة الاحتجاجات، للشَّعب اليمنيّ، من خلال طرح المبادرة الخليجيّة، على طرفي الصراع، المعارضة والنّظام، والتي تضمّنت تنحيّ الرئيس عليّ عبد الله صالح عن الحكم، لئلاّ يهدد ربه منصور هادي، وذلك بسبب خوف هذه الدّول، من وصول ثورات الربيع العربيّ إلى بلدانها، متأثرةً بثورة الربيع اليمنيّ.

٥- فشل عملية "عاصفة الحزم"، بقيادة المملكة العربية السعودية، في تحقيق أهدافها المعلنة، والمتمثلة في تدمير القدرات العسكرية، والقوة الصاروخية الباليستية، للحركة الحوثية، وإجبارها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، في تسوية سياسية جديدة للبلاد، بالإضافة إلى عدم امتلاك السعودية رؤية واضحة، وخطة ممنهجة، حول كيفية إنهاء الحرب في اليمن، والخروج منها.

٦- وأخيراً، وجدت الدراسة أن الأزمة اليمنية، تتوفر فيها جميع الشروط التي تؤهلها، للاستمرار لفترة أطول؛ فكل طرف من أطراف الصراع له أهداف وغايات خاصة به، يسعى إلى تحقيقها، حتى وإن كان على حساب وجود وسلامة الدولة اليمنية وشعبها.

التوصية:

يتضح مما تقدم أن حل الأزمة اليمنية لا يكون إلا سياسياً، وبالطرق الدبلوماسية، وبمشاركة جميع الأطراف اليمنية، وبالرعاية البناءة من الأطراف الإقليمية المؤثرين، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والمملكة العربية السعودية، وإشراك المجتمع الدولي، يسبقها إعلان وقف إطلاق النار، لأن استمرار حالة الحرب في اليمن، له تداعيات خطيرة وسلبية على الشعب اليمني، وعلى جميع الأصعدة، السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية، داخلياً وإقليمياً، وعلى صعيد الأمن والسلم الدوليين.

الهوامش

- (١) فريق الأزمات العربي، الأزمة اليمنية إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان - الأردن، العدد ٧، ٢٠١٥ م، ص ٢.
- (٢) محمد فوزي حسن، "تطورات الأزمة اليمنية"، مجلة آفاق عربية، القاهرة، العدد ١، ٢٠١٧ م، ص ١٣٠ - ١٣١.
- (٣) فريق الأزمات العربي، الأزمة اليمنية إلى أين، مصدر سابق، ص ٥.
- (٤) زياد سمير زكي الدبّاع، "الواقع السياسي في اليمن بعد عام ٢٠١٠"، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، المجلد ١٣، العدد ٤١، ٢٠١٩ م، ص ١٩٥.
- (٥) نادية فاضل عباس، الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ص ٣٩١.
- (٦) عبد الملك المخلافي، "اليمن من الأزمة إلى الثورة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٠١، ٢٠١٢ م، ص ٤٧٩ - ٤٨٠.
- (٧) أحمد سلمان محمّد، "المواقف الإقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام ٢٠١١"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٥١، ٢٠١٥ م، ص ٣ - ٤.
- (٨) ابتسام محمد العامري، "الحركات الانفصالية في اليمن الحراك الجنوبي أنموذجاً"، مجلة الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٣٥ - ٣٦، ٢٠١٧ م، ص ٣٢٣ - ٣٢٤.
- (٩) هشام القروي، ثورة اليمن استبدال علي عبد الله صالح أم استبدال مؤسسات مفوّته، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، ٢٠١١ م، ص ١٥.
- (١٠) نادية فاضل عباس، الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج، مصدر سابق، ص ٣٩٤.
- (١١) نبيل عكيد محمود المظفري، "الربيع العربي، دراسة تحليلية في المؤثرات الخارجية، اليمن أنموذجاً"، مجلة جامعة تكريت للدراسات الإنسانية، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠١٢ م، ص ٥.
- (١٢) تفاصيل قد تسمعها لأول مرة عن "علي عبد الله صالح"، موقع نيو ترك بوست، متوفر على الرابط الآتي:

- (١٣) أحمد سلمان محمد، المواقف الإقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام ٢٠١١، مصدر سابق، ص ٨.
- (١٤) صالح يوقع في الرياض على المبادرة الخليجية لحل أزمة اليمن، وكالة BBC، مقالة منشورة، تاريخ النشر: ٢٣ / ١١ / ٢٠١١، متوفر على الرابط الآتي: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/11/111123>
- (١٥) زياد سمير زكي الدباغ، الواقع السياسي في اليمن بعد عام ٢٠١٠، مصدر سابق، ص ٩٧.
- (١٦) محمد فوزي حسن، تطورات الأزمة اليمنية، مصدر سابق، ص ١٣١.
- (١٧) جهاد عبد الرحمن أحمد، واقع الحياة السياسية والحزبية في اليمن بين عامي ٢٠١١ - ٢٠١٥، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، لندن، ط ١، ٢٠١٦ م، ص ١٧ - ١٨.
- (١٨) ماجد المذحجي، كيف انتهت المرحلة الانتقالية في اليمن عقب ٢٠١١ إلى حرب، صحيفة السفير العربي الإلكترونية، مقالة منشورة، تاريخ النشر: ٢٥ / ١٠ / ٢٠١٦، متوفر على الرابط الآتي: <http://assafirarabi.com/ar/5005/2016/05/25>
- (١٩) تفصيل الأزمة اليمنية ومساراتها، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، دراسة منشورة، تاريخ النشر: ٢٧ / ٠٨ / ٢٠١٩، متوفر على الرابط الآتي: <https://www.politics-diz.com>
- (٢٠) طلعت أحمد موسى، "التطورات العسكرية للأزمة اليمنية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد ٥٠، العدد ٢٠١، ٢٠١٥ م، ص ١٣٩ - ١٤١.
- (٢١) محمد عبد السلام، قناة روسيا اليوم RT، اغتيال علي عبد الله صالح، مقالة منشورة، تاريخ النشر: ٢٤ / ٠٧ / ٢٠١٩، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/world/1034259>
- (٢٢) التقرير العالمي ٢٠١٨ حول اليمن، منظمة Human Right watch، متوفر على الرابط: <https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/312794>
- (٢٣) فريق الأزمات العربي، الأزمة اليمنية إلى أين، مصدر سابق، ص ٧.
- (٢٤) مصطفى جابر العلواني، خارطة الأزمة اليمنية، جذورها وبواعثها، مركز رؤيا للبحوث والدراسات، ٢٠١٧، ص ٤ - ٥.
- (٢٥) الاقتصاد اليمني إلى أين، مجلة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد ٣٠، ٢٠١٧، ص ٦ - ٩.
- (٢٦) عادل دشيلة، "أهداف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن"، مجلة رؤية تركية، العدد ٢، ٠٩ / ١٠ / ٢٠١٩، ص ١٣٢.
- (٢٧) ما العوامل التي تدفع الأفراد إلى رفض التطرف العنيف في اليمن، مؤسسة راند الخيرية، تقرير منشور، تاريخ النشر: ٢٠١٧، متوفر على الرابط: <https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research>
- (٢٨) عادل دشيلة، أهداف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن، مصدر سابق، ص ١٤٠.
- (٢٩) الاقتصاد اليمني في ظل الحرب والصراع، مجلة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد ٣٤، ٢٠١٨، ص ١.
- (٣٠) إبراهيم منشاوي، سيناريوهات مستقبلية، الأزمة اليمنية وتداعياتها المحتملة، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥، ص ٢.
- (٣١) كمال صفا، الأزمة اليمنية، أسبابها، أبعادها وطرق تسويتها، رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والأدبية، ٢٠١٨، ص ٢٣.
- (٣٢) أحمد سلمان محمد، المواقف الإقليمية والدولية من التغيير في اليمن، بعد عام ٢٠١١، ص ٨.
- (٣٣) هل تجازف الغارات الغربية على اليمن بتأجيج الصراع في غزة؟ مقالة منشورة، تاريخ النشر: ١٥ / كانون الثاني / ٢٠٢٤، متوفر على الرابط: <http://www-bbc-com.cdn.ampproject.org>
- (٣٤) خالد عمير النعيمي، العلاقات السياسية والاقتصادية السعودية - الإيرانية وأثرها على الأزمة اليمنية ٢٠١١ - ٢٠١٧، رسالة ماجستير، كلية معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، عمان - الأردن، ٢٠١٨ م، ص ٣٤.
- (٣٥) عادل دشيلة، أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن، مصدر سابق، ص ١٣٧.
- (٣٥) محمد جميح، المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء، سلسلة تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الثاني ٢٠١٤، ص ١.

- (٣٦) كيف يرى اليمنيون "عاصفة الحزم" بعد ثلاث سنوات، مقالة منشورة، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر: ٢٦ / ٣ / ٢٠١٨، متوفر على الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/3/26/>
- (٣٧) محمد عمر، حرب اليمن: عوامل غياب الحسم وأثرها على استمرار الصراع، دراسة بحثية، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: ٠٢ / ٠١ / ٢٠١٨، متوفر على الرابط: <https://democraticac.de/?p=51306>
- (٣٨) أسماء طارق فتحي سعد، الدور السعودي في الصراع اليمني من ٢٠١١ - ٢٠١٦، دراسة بحثية، المركز الديمقراطي العربي - برلين، تاريخ النشر: ١٤ / ١١ / ٢٠١٦، متوفر على الرابط: <https://democraticac.de/?p=39856>
- (٣٩) عادل دشيلة، أهداف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن، مصدر سابق، ص ١٣٨.
- (٤٠) اليمن: مستقبل الصراع بعد انسحاب القوات الإماراتية، مقالة منشورة، المركز العربي للأبحاث، جريدة المدن الإلكترونية، تاريخ النشر: ١٥ / ٠٧ / ٢٠١٩، متوفر على الرابط: <https://www.almodon.com/arabworld/2019/7/15/>
- (٤١) الحكومة اليمنية في مواجهة انقلاب الحليف، تقدير موقف، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، تاريخ النشر: ٢٠ / ٠٩ / ٢٠١٩، ص ٢.
- (٤٢) إحسان الفقيه، الانسحاب الإماراتي من اليمن.. خروج الرأس وبقاء الذراع، مقالة منشورة، وكالة الأناضول، تاريخ النشر: ١٣ / ٠٢ / ٢٠٢٠، متوفر على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar/1732591>
- (٤٣) ماجد المذحجي وآخرون، أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، ورقة سياسات، غرفة الأزمات اليمنية، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، يونيو ٢٠١٥، ص ٦.
- (٤٤) عادل دشيلة، أهداف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن، مصدر سابق، ص ١٣٩.
- (٤٥) عامر الذميني، الدور العماني في اليمن: الحل اليمني سيكون عبر مسقط، مقالة منشورة، موقع الخبر اليمني، تاريخ النشر: ٠١ / ٠٤ / ٢٠١٩، متوفر على الرابط: <https://www.alkhabarpst.com/press/2634>
- (٤٦) مروان سالم العلي، "النظام الإقليمي العربي في ظلّ حركات التغير العربيّة، دراسة مستقبلية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد ٣، السنة ٣، العدد ١٠، ٢٠١٧م، ص ١١٩.
- (٤٧) محمد الحوثي، "مسار المواقف الإقليمية والدولية من العدوان على اليمن"، مجلة مقاربات سياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية اليمنية، العدد الأول، تموز - كانون الأول ٢٠١٦م، ص ١٠٠.
- (٤٨) لماذا تحمّل الحكومة اليمنية قطر مسؤولية فشل دول التحالف، مقالة منشورة، موقع الخليج أونلاين، تاريخ النشر: ٠١ / ٠٤ / ٢٠٢٠، متوفر على الرابط: <http://khaleejonline.com/qmrjKd>
- (٤٩) محمد الحوثي، مسار المواقف الإقليمية والدولية من العدوان على اليمن، مصدر سابق، ص ١٠١.
- (٥٠) هلا محمود، وزير خارجية البحرين: لا عودة إلى الوراء في الأزمة اليمنية، مقالة منشورة، موقع العين الإخبارية، تاريخ النشر: ٢٨ / ٠٥ / ٢٠١٦، متوفر على الرابط: <https://al-ain.com/article/165616>
- (٥١) محمد الحوثي، مسار المواقف الإقليمية والدولية من العدوان على اليمن، مصدر سابق، ص ١٠١.
- (٥٢) الكويت تجدد استعدادها لاستضافة المفاوضات اليمنية بالتعاون مع الأمم المتحدة، مقالة منشورة، صحيفة الساحة الإلكترونية، تاريخ النشر: ١٨ / ١٠ / ٢٠١٩، متوفر على الرابط: <http://sahakw.com/news/70702/>
- (٥٣) عمرو صبحي، تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠١١، مصدر سابق، ص ٩٠.
- (٥٤) فارح المسلمي، اليمن : ما الموقف، مقالة منشورة، جريدة السفير العربي، تاريخ النشر: ١٨ / ٠٨ / ٢٠١٦، متوفر على الرابط: <http://assafirarabi.com/ar/5271/2016/08/18/>
- (٥٥) أنير إدريس، "المبادرة الخليجية حلّ سلمي أم سرقة ثورة"، مجلة أبحاث إستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العدد ١، كانون الثاني ٢٠١٢م، ص ١٣.

- (٥٦) جاسم يوسف الحريري، "مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤١٠، نيسان ٢٠١٣م، ص ٦٣.
- (٥٧) أياد خازر المجالي، "أثر أيديولوجيا الفكر السياسي الإيراني على أطراف النزاع في اليمن"، دراسة بحثية، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي - برلين، العدد ١، أيلول ٢٠١٨م، ص ١٥٣ - ١٥٤.
- (٥٨) منصور الديابي، "الدور السعودي تجاه اليمن"، مقالة منشورة، جريدة الرياض السعودية، بتاريخ ٢٥/٧/٢٠١٥، العدد ١٧١٩٧.
- (٥٩) أبو بكر أحمد باذيب: "المبادرات السياسية في اليمن بين الإسلام والفوضى"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد ٥٢، العدد ٢٠٧، يناير ٢٠١٧م، ص ١٥٣.
- (٦٠) عبد العزيز ظافر معياد، ثلاثة أهداف غير معلنة لمؤتمر الرياض بشأن اليمن، مقالة منشورة، موقع التغيير نت، تاريخ النشر، ١٤/٠٣/٢٠١٥، متوفر على الرابط: <https://al-tagheer.com/art31576.html>
- (٦١) سفيان أحمد محمود الشنباري، السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء الحراك الشعبي اليمني ٢٠١١ - ٢٠١٥، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٦م، ص ١٥٢ - ١٥٣.
- (٦٢) طاهر هاني، ما هو دور سلطنة عمان في الحلف اليمني، مقالة منشورة، وكالة الشرق الأوسط، تاريخ النشر: ٠٦/٠٩/٢٠١٨، متوفر على الرابط: <https://www.france24.com/ar/20180906>
- (٦٣) كمال صفا، الأزمة اليمنية، الأزمة اليمنية، أسبابها، أبعادها وطرق تسويتها، مصدر سابق، ص ٥٧.
- (٦٤) أبو بكر أحمد باذيب: المبادرات السياسية في اليمن بين السلام والفوضى، مصدر سابق، ص ١٥٤.
- (٦٥) أبو بكر أحمد باذيب: المعضلة اليمنية، سيناريوهات ما بعد الحرب، كراسات استراتيجية، العدد ٢٦٣، المجلد ٢٠١٦، ٢٥، ص ٢٤.
- (٦٦) أبو بكر أحمد باذيب: المبادرات السياسية في اليمن بين السلام والفوضى، مصدر سابق، ص ١٥٥.
- (٦٧) اتفاق الرياض - بداية النهاية لحرب اليمن أم دخول في نفق آخر، مقالة منشورة، وكالة dw، تاريخ النشر: ٠٧/١١/٢٠١٩، متوفر على الرابط: <https://p.dw.com/p/3Se2F>
- (٦٨) السعودية تدعو الحوثيين لانتهاز "فرصة" هدنة التحالف في اليمن، مقالة منشورة، الجزيرة نت، تاريخ النشر: ١٠/٠٤/٢٠٢٠، متوفر على الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/4/10/%D8%A7%D9%84%D9%88>
- (٦٩) هدنة التحالف باليمن: الحوثيون يتهمون السعودية بالمناورة ومواصلة الحرب، مقالة منشورة، الجزيرة نت، تاريخ النشر: ٠٩/٠٤/٢٠٢٠، متوفر على الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/4/9/%D8%AC%D9%85>
- (٧٠) إبراهيم غالي، "اتجاهات التحول من الفوضى إلى ضبط أزمة المنطقة"، ملحق مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقلة، العدد ١٥، كانون الثاني - شباط ٢٠١٦م، ص ٣ - ٤.
- (٧١) عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي (مترجمان)، التسلح ونزع السلاح و الأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٨م، ص ١٥٤.
- (٧٢) حسام عربي عبد العظيم مبروك، مدى مشروعية التدخل السعودي في اليمن وفقاً لقواعد القانون الدولي، دراسة بحثية، مجلة السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي - برلين، تاريخ النشر: ١٧/٧/٢٠١٧، متوفر على الرابط: <https://democraticac.de/47772>
- (٧٣) أسماء طارق فتحي سعد، الدور السعودي في الصراع اليمني من ٢٠١١ - ٢٠١٦، مصدر سابق.
- (٧٤) أحمد أمين الشجاع، بعد الثورة الشعبية اليمنية، إيران والحوثيون مراجع ومواقع، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، ط١، ص ٧٤ - ٧٦.
- (٧٥) عبد الملك المخلافي، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، نحو خطة طريق، اليمن من الأزمة إلى الثورة، مصدر سابق، ص ٩٧ - ٩٨.

- (٧٦) غسان شبانة، عملية عاصفة الحزم: الأهداف والمخاطر، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٢ / ٠٤ / ٢٠١٥، ص ٥.
- (٧٧) عاصفة الحزم، إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية، تقرير تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٠٢ / ٠٤ / ٢٠١٥، ص ٥-٦.
- (٧٨) طلعت أحمد موسى، التطورات العسكرية للأزمة اليمنية، مصدر سابق، ص ١٤١.
- (٧٩) ظافر محمد العجمي، الخارطة العسكرية والقراءة الإستراتيجية لعاصفة الحزم، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: ٠٦ / ٠٤ / ٢٠١٥، ص ٤.
- (٨٠) علي الذهب، قوة الحوثيين: القدرات والإستراتيجيات، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، كانون الثاني ٢٠١٨، ص ٢-٣.
- (٨١) أبو بكر أحمد باذيب، المعضلة اليمنية، سيناريوهات ما بعد الحرب، مصدر سابق، ص ١٢-١٣.
- (٨٢) طلعت أحمد موسى، التطورات العسكرية للأزمة اليمنية، مصدر سابق، ص ١٣٩.
- (٨٣) أحمد المصري، اليمن بين "عاصفة الحزم" و"إعادة الأمل"... حصاد ٢٩٩ يوماً، مقالة منشورة، وكالة الأناضول، تاريخ النشر: ٠٩ / ١١ / ٢٠١٥، متوفر على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar/469541>
- (٨٤) حمدان الزحبي، "السهم الذهبي" بداية العمليات البرية للتحالف العربي لاستعادة الشرعية في اليمن"، مقالة منشورة، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، العدد ١٣٦٣٣.
- (٨٥) لماذا نجح "السهم الذهبي" في تحرير عدن، مقالة منشورة، المصري اليوم، تاريخ النشر: ٢٠ / ٠٧ / ٢٠١٥، متوفر على الرابط: <https://www.almasryalyoum.com/news/details/777798>